المقدمة

لم تعد الرياضة مجرد لهو لتحقيق منفعة بدنية أو فكرية بل صارت صناعة ضخمة تشارك فيها الدول والمؤسسات التجارية ورجال الاعمال لتنافس بذلك شركات إنتاج البضائع والخدمات.

والتي أصبحت تتعامل مع الرياضة كصناعة تستثمر فيها رؤوس أموال كثيرة لاسيما وأن ممارسة الأنشطة الرياضية تحتاج إلى دعم مالي كبير، كانت تعتمد الاتحادات والأندية واللاعبين في الحصول عليه من الدولة التي أصبحت تكلف ميزانيتها الآن الأعباء الثقيلة، خصوصاً بعد الظروف الاقتصادية والصحية التي عصفت بالعراق والبلدان الأخرى وأصبحت عاجزة عن توفير الدعم المالي الكافي لها، لذلك تحولت المؤسسات الرياضية من النظام الرياضي الهاوي إلى النظام الرياضي الاحترافي، والذي بدأت تتوافر فيه فرص الاستثمار والتمويل من خلال الشركات التجارية مستفيدة من شهره تلك المؤسسات والأندية واللاعبين الرياضيين بين الأوساط الجماهيرية، ورغبتها في الوصول إلى أكبر قدر ممكن من الجماهير، وبعد أن رأت أن الأسلوب التقليدي المتمثل في الإعلان لم يعد يلبي طموحاتها، طامحه لتبني أسلوباً مبتكراً للترويج لها ولمنتجاتها ولو بصورة غير مباشرة من خلال هذه المؤسسات الرياضية، ويعد عقد الرعاية الرياضية أحد هذه العقود التي أبرمتها المؤسسات الرياضية، من أجل الحصول على الدعم المالي لأنشطتها الرياضية مستفيدة من إقبال الشركات التجارية بعد احتراف أنشطتها الرياضية، ويفهم من ذلك أنه عندما تقوم منظمات أو شركات أو أفراد بدعم نشاط ما سواء أكان دعماً مادياً أم نوعياً بهدف إنجاز غاية تجارية، فهي بذلك تقوم بالرعاية ويشار إلى الراعي على أنه عميل ومشارك في الأعمال وليس على أنه رئيس أو محسن، إن فكرة رعاية الرياضة والرياضيين قديمة جداً فمنذ أن بدأت فكرة تنظيم الألعاب الأولمبية في اليونان قبل الميلاد، كانت تجمع الأموال لتغطية تكاليف إقامتها حيث كان أثرياء اليونان قبل الميلاد يتولون رعاية أحداث رياضية ورياضيين فيوفرون لهم المال والأجهزة اللازمة للتدريب، كما تم اللجوء إلى أساليب أخرى لوفير المال للرياضيين في تلك الحقبة من التاريخ ... ومن أمثلة ذلك أنه في عام (٥٢٥ق.م) تم سك عملة أولمبية كوسيلة لجمع المال لتغطية تكاليف تنظيم أحداث رياضية أولمبية، كما تمت دعوة الجماهير للتبرع بالمال من اجل هذه الغاية، وهؤلاء أصبحنا نسميهم الآن بالرعاة، وإن اختلفت أهدافهم، وفي عصر النهضة في أوربا كانت الطبقة الارستقراطية تعمد إلى رعاية متنافسين ورياضيين، لتعزيز مكانتها الاجتماعية غير أن الرعاية التجارية للرياضة والرياضيين على النحو الذي نعرفه اليوم لم تبدأ إلا في منتصف القرن الماضي، ومن أمثلتها رعاية شركة (Spierts and

pond) البريطانية لرحلة الكريكيت الإنجليزي إلى استراليا عام (١٨٥٠م)، وتمويل مجلة (Velo Cipede) الفرنسية لسباق السيارات عام ١٨٨٧م، إلا أن أساليب رعاية وتمويل المنظمات والأنشطة الرياضية قد تطورت كثيراً في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، حيث تم استثمار حقوق الرعاية والإعلان والبث التلفازي للأحداث الرياضية تجارياً على نطاق واسع ، وكانت الرعاية يراد بها حتى السبعينيات من القرن المنصرم الإعلان المخفي، غير أن هذا المفهوم قد بدأ بالتغير خصوصاً في سويسرا وألمانيا منذ العام ١٩٨٧م كي تصبح إحدى أهم وسائل الترويج، ومن هنا تبدأ أهمية هذا العقد، وأن تتعاظم مع توسع ورواج هذا الأسلوب من أساليب الترويج التجاري، نكاد لا نجد فعالية أو نشاطاً رياضياً لا يتعاطى هذا العمل، رغبة بالحصول على الدعم المالي الذي يساعدها على الاستمرار في التطور، ومن ميادين الرعاية الأكثر شهرة هي رعاية البطولات والأحداث الرياضية ، نجوم مشهورين ، ويعتبر مجال رعاية الأنشطة الرياضية أكثر مجالات الرعاية شيوعاً، حيث يمكن الوصول لجماهير عريضة بأختلاف جنسياتها وأعمارها وثقافتها وخصائصها الشخصية، ففي الرياضة لا توجد حدود وموانع اللغة والثقافة والمكان، فهي بحد ذاتها يفهمها كل الجماهير ولا تحتاج إلى ترجمة، ويمكن القول أن الرياضات يمكن أن تدعم بالرعاية، لكن الأكثر ملائمة تلك التي تحضى بحب الجمهور واهتمام وسائل الإعلام خاصة رياضة كرة القدم، وتعد الرعاية وسيلة حديثة لاقت قبولاً وترحيباً كبيراً من الشركات والمسؤولين إلى جانب جاذبيتها لدى المستهلكين ومن جهة النوادي الرياضية أصبحت الرعاية الرياضية تشكل عنصراً من العناصر الرئيسية في تخطيط استراتيجية التمويل والتسويق في النوادي الرياضية، إذ أصبحت هذه الوسيلة تمثل أحد مصادر التمويل في الكثير من الأحداث والنوادي الناشطة في المجال الرياضي.

اولاً . أسباب اختيار الموضوع :-

يرجع سبب اختيارنا لدراسة عقد الرعاية الرياضية للعديد من الأسباب يمكن أن نوجزها على النحو الاتي :-

١. عدم وجود دراسات متخصصة حسب علمنا تعالج هذا الموضوع، فضلاً عن عدم وجود تنظيم تشريعي خاص في العراق ينظم هذا العقد أو آلية انعقاده و تنفيذه، و هو ما لا يتصور مع ما يمثله هذا العقد من أهمية في الآونة الأخيرة في أغلب تشريعات العالم .
٢. على الرغم من التطورات التشريعية الرياضية التي شهدها العراق بعد الانفتاح على العالم في السنوات الأخيرة والانفتاح الاقتصادي والرياضي الذي شهده البلد إلا أن هذه التشريعات لم تعالج موضوع الرعاية الرياضية بشكل تفصيلي، ولاسيما التزامات وحقوق أطراف عقد الرعاية

الرياضية وتكييفه القانوني رغم أهمية هذا الموضوع . إذ لم يورد المشرع العراقي سوى إشارة عابره في قانون الاحتراف الرياضي رقم (٦٠) لسنة ٢٠١٧م من مادة (٣ / ف٦) عندما تحدث على أن عقد الرعاية الرياضية أحد مصادر التمويل للهيئات والمؤسسات الرياضية كما أشار قانون الأندية الرياضية رقم (١٨) لسنة ١٩٨٦م النافذ وتعديله رقم (٣٧) لسنه ١٩٨٨م في ماده (١٨ / ٤) التي نصت على : (واية موارد أخرى) والتي يفهم منها أن عقد الرعاية الرياضية يمكن أن يكون أحد مصادر تمويل الأندية .

٣. و في ظل غياب التنظيم التشريعي لعقد الرعاية الرياضية، فلا بد من التوقف عند تحديد الطبيعة القانونية لهذا العقد، وهل هو عقد مستقل ذو طبيعة خاصة أم لا ؟ بالنظر لما تثيره الالتزامات الناشئة من مشكلات قانونية من دون وجود تنظيم قانوني خاص في العراق ينظم هذه الاثار .

٤. يرتب عقد الرعاية الرياضية آثاراً مهمة بالنسبة لأطرافه المتعاقدة – (الشركة الراعية – و اللاعب أو النادي الرياضي المرعي) . تتمثل بالحقوق التي سيتأثر بها كلا الطرفين، و الالتزامات المفروضة عليهما في مواجهة بعضهما البعض بموجب هذا العقد و مدى انطباقها عليه .

٥. تقديم دراسة قانونية وافية بخصوص عقد الرعاية الرياضية تلبيةً لحاجة الموقعين على هذا العقد، ولما قد يفرزه الواقع من مشكلات قانونية تستجد بعد توقيع العقد أو اثناء تنفيذه، من ذلك قيام الولايات المتحدة بعد المقاطعة السياسية التي حدثت بين الولايات المتحدة الامريكية وجمهورية الصين بتاريخ ٢٠٢٠/٨/١٥ بحظر نشاط شركة هواوي الصينية للاتصالات الخليوية الراعية لدوري كرة السلة الأمريكية مقابل قيام الأخير بالدعاية والترويج للجيل الخامس (G٥) من شبكة الاتصالات، مما أدى إلى عدم مقدرة الشركة على الوفاء بالتزاماتها تجاه دوري كرة السلة نتيجة هذه المقاطعة .

ثانياً . أهمية الدراسة :-

١. ترجع أهمية دراسة عقد الرعاية الرياضية كونه من العقود الحديثة نسبياً في العراق، ولابد من التفكير في إيجاد إطار قانوني يتناوله من حيث أركانه وشروطه وما يترتب على أطرافه من حقوق وواجبات .

٢. أصبح عقد الرعاية الرياضية عنصراً رئيسيا في تخطيط استراتيجية الأندية الرياضية، وهدفها إيجاد مصادر تمويل جديدة كرد فعل طبيعي منها لخفض الحكومات المركزية دعمها المادي

لها، نتيجة الازمات الاقتصادية التي تمر بها كانتشار وباء كورونا، وانخفاض أسعار النفط، وطلبها من المؤسسات الرياضية إيجاد مصادر تمويل، وتعظيم إيراداتها، إضافة إلى مطالبة الحكومة المشاركة معها في تحمل هذه الأعباء، لذلك انتهزت العديد من الشركات هذه الفرصة لتحسين صورتها والتأكيد على دورها في المجتمع وذلك طمعاً في المزيد من الأرباح المالية .

٣. تكمن أهمية البحث في أنه خطوة نسلط الضوء من خلالها لبيان الطبيعة القانونية لهذا العقد والتنظيم القانوني له، ليصبح مساهمة علمية تساعد من له الرغبة من الباحثين والمهتمين في فهم طبيعة هذه العقود .

ثالثا. مشكلة البحث :-

تتجسد مشكلة البحث في موضوع عقد الرعاية الرياضية في أنه من العقود الواسعة الانتشار في عصرنا الحالي ، وأنه عقد ذو أهمية اقتصادية لا يستهان بها و رغم ذلك فأنه لم يحظ بالمعالجة التنظيمية المطلوبة لا في التشريعات الوطنية – ولا العربية، ولا في إطار القواعد الدولية، وذلك ما يدفع أي باحث إلى البحث عن أحكام قواعد قانونية ملائمة لمختلف جوانبه القانونية انطلاقاً من القواعد العامة غير أن هذه الأخيرة قد لا تكفي لحل جميع اشكالاته القانونية، لاسيما وأنه من العقود الحديثة، والتي أفرزتها تعاملات المؤسسات التجارية التي تطمح إلى ابتداع أساليب جديدة للتأثير على الجمهور، وجذبه بأتجاه منتج ما، أو مؤسسة ما، و بغية تسليط الضوء على هذه المشكلة من خلال هذه الدراسة فأننا سنحاول الإجابة على جملة التساؤلات الاتية :-

١. ما المقصود بعقد الرعاية الرياضية؟
٢. ما هو التكييف القانوني لهذا العقد ؟ وما هي المراكز القانونية التي يتمتع بها أطرافه؟
٣. تمييزه عن العقود المشابهة له.
٤. ما هية الالتزامات العقدية المترتبة على أطرافه ؟
٥. مراحل إبرام العقد و انتهائه .
٦. المسؤولية المترتبة على إخلال أطرافه بألتزاماتهم العقدية .

رابعا . منهجية البحث :-

اعتمدت هذه الدراسة في البحث على المنهج الوصفي باعتباره الأنسب لطبيعة الموضوع، من وجهة نظر الباحث، حيث يهتم بوصف ما هو كائن وتفسيره، ويهتم بتحديد الظروف والعلاقات التي تتواجد بين الوقائع، كما يهتم أيضاً لتحديد الممارسات الشائعة . لذا فهو الأنسب لدراسة عقد الرعاية الرياضية وأيضاً المنهج التحليلي الذي يقوم على أساس تحليل النصوص القانونية والأفكار التي سوف نعرضها في الدراسة والوقوف على مدى انسجامها واستجابتها للموضوع الذي نحن بصدده ثم إبداء رأينا بعد إبراز ومناقشة ما يتوفر من آراء بشأنه.

خامساً . صعوبة الدراسة :-

لقد واجهت الباحث صعوبات تتمثل في الاتي :

١. عدم تناول موضوع عقد الرعاية الرياضية حسب علمنا في العراق، إضافة إلى قلة المصادر التي تناولته في الوطن العربي .
٢. عدم وجود تنظيم تشريعي لعقد الرعاية الرياضية وتطبيقات قضائية في العراق، الأمر الذي دفعنا إلى تطويع مما هو قريب من هذا الموضوع من مصادر لأجل إكمال موضوع البحث .

سادساً . هيكلية البحث :-

لغرض الإحاطة بموضوع عقد الرعاية الرياضية من جميع جوانبه ، لذلك ينبغي دراسة هذا الموضوع على وفق خطة علمية. إذ جرى تقسيم هذه الدراسة بحسب اهميه كل موضوع من خلال مقدمة وفصلين مع خاتمة للبحث على وفق التقسيم الاتي :-

- فقد تطرقنا في الفصل الأول إلى التعريف بعقد الرعاية الرياضية ، وجرى تقسيم هذا الفصل على ثلاثة مباحث، المبحث الأول منه خصص لبيان ما هيه عقد الرعاية الرياضية ، وتضمن الحديث عن تعريف عقد الرعاية الرياضية وخصائص هذا العقد وأخيراً تمييزه عن ما يشابهه من تصرفات قانونية مشابهه، أما المبحث الثاني فقد خصص للتكييف القانوني لعقد الرعاية الرياضية، في حين ناقشنا في المبحث الثالث إبرام عقد الرعاية الرياضية .
- أما الفصل الثاني فتناولنا فيه أحكام عقد الرعاية الرياضية من خلال تقسيمه على ثلاثة مباحث المبحث الأول، الالتزامات الناشئة عن عقد الرعاية الرياضية ، والمبحث الثاني تناولنا فيه

المسؤولية الناشئة عن الإخلال بعقد الرعاية الرياضية، أما المبحث الثالث والأخير فخصصناه لانقضاء عقد الرعاية الرياضية، وتناولنا فيه انقضاء عقد الرعاية بالطرق العادية، وأيضاً انقضاءه قبل انتهاء مدته .

ثم ختمنا دراستنا هذه ببيان اهم النتائج التي توصلنا لها من خلال بحثنا مع عقد الرعاية الرياضية، ثم ذكرنا ما نرى أن ذكره مناسباً من توصيات نأمل من المشرع والجهات ذات العلاقة أن يأخذوا بها ويضعوها أمام أنظارهم – إن رأوها جديرة بذلك – عند التشريع لهذا العقد.

ومن الله التوفيق